كيفيَّة بناء فعل الأَمـــر

وهي أَنْ تَنظر إلى المضارع، فإنْ كان الحرف الَّذي بعد حرف المضارعة متحرِّكاً كتدَحرج، فتُسقِطْ أنتَ منه -أي المضارع- حروف المضارعة، وتأتي بصورة الباقي بعد حروف المضارعة مجزوماً (صورة)[١] كقولك في الأمر من مثل يُدَحرج، ممّا بعدَ حرف مضارعة متحرك: دَحرِجْ ودحرِجوا ودحرِجي ودحرِجا ودحرجْنَ، بحذف (حرفي)[٢] المضارعة والإتيان بالباقي على صورة المجزوم، (لأنَّ الأَمر مبني على ما يُجزم به مضارعه)[٣] فإنْ جُزِمَ مضارعه بحذف الحركة أو النُّون أو حرف العلَّة، فالأمر منه مبني على ذلك. وإنْ (كان)[٤] الحرف الَّذي بعدَ حرف المضارعة (ساكناً. كتنْصر. تُسْقط أَنتَ منه -أي المضارع- حرف المضارعة)[٥]. وتأتي بصورة الباقي مجزوماً (صورة)[٦] كما تفعل في القسم الأوَّل -أي الَّذي بعد حرف مضارعته متحرِّكاً-. إلا أنَّك تزيد هنا -أي في هذا المكان- الَّذي يكون ما بعد حرف المضارعة، فيه ساكناً في الابتداء خاصة في أوَّل الأمر همزة وصل لتعذُّر (النُّطق)[٧] بالسَّاكن. مكسورة

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) هذا قول البصريين، الَّذين يَروْن أَنَّه مبني على السكون لأَنَّ الأَصل في الأفعال أَنْ تكون مبنيَّة، والأَصل في البناء أنْ يكون على السُّكون.

أمَّا الكوفيون فيرَوْن أنَّ فعل الأمر معرب مجزوم بلام، إذ إنَّ الأصل في الأمر في نحو افعلْ، أنْ يكون باللام. نحو لتفعلْ، كالأمر للغائب. إلا أنَّه لـمَّا كَثُر استعماله، استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة للتَّخفيف، فيكون فعل الأمر معرباً. انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف جـ٢ ص٥٢٤ وما بعدها.

(٤) سقطت من ظ.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من ظ.

(٧) في ظ الابتداء.

إنْ كانت عين المضارع مفتوحة كتعلم، أو مكسورة كتضرب. فإنْ كانت عين المضارع مضمومة، فتضمّ همزة الوصل اتباعاً لعينه، كقولك في الأمر (من)[١] مثل يعلَم ممَّا عينه مفتوحة، ويضرِب مما عينه مكسورة، اعْلَمْ واضْرِبْ بكسر الهمزة فيهما. وكقولك في الأمر (من)[٢] مثل ينصُر مما عينه مضمومة: انصُر -بضمّ الهمزة-.

قال (العزِّي)[٣] -رحمه الله تعالى- في (تصريفه)[٤]: وفَتَحُوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض -أي المهجور- فإنَّ أصل يُكرم (يُؤكرم) بتحريك ما (بعد)[٥] حرف المضارعة -أي أنَّ الهمزة فيه أصل، لا همزة وصل، لوجودها في الماضي، لأنَّ حروف المضارع، هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة، فحذفت الهمزة من المضارع لاجتماع الهمزتَيْن في مثل أكرم، ثم حُمِلَ عليه نُكرم وتُكرم ويُكرم طرداً للباب، فلمَّا بُني الأمر منه، وحُذف منه حرف المضارعة وبعده ساكن، أُتِي في أوَّله بالهمزة الأصليَّة المفتوحة. فهو من القسم الأوَّل لا من القسم الثَّاني. ومن استعمال الأصل المرفوض -أي

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) العزِّي: عبد الوهَّاب بن إبراهيم الخزرجي الزَّنجاني، أديب عالم بالنَّحو واللُّغة والتَّصريف والبلاغة والعروض. أقام في الموصل وبغداد. يقال له العزِّي (عز الدِّين) له تصريف العزِّي في الصَّرف. ومعيار النُّظار في علوم الأشعار. والهادي في النَّحو. توفي في بغداد عام ٦٦٠هـ. انظر بغية الوعاة جـ٢ ص١٢٢. كشف الظنون جـ٢ ص١١٣٨. هدية العارفين جـ١ ص٦٣٨.

(٤) انظر كتاب تدريج الأماني إلى قراءة شرح السَّعد على تصريف الزَّنجاني ص٧٦ للشَّيخ عبد الحق سبط العلامة النَّووي محمد بن عمر الجاوي.

(٥) سقطت من الأصل.

المهجور- (قول الشَّاعر)[١] :

شَيْخٌ على كُرسِيِّه مُعَمَّما فإنَّــه أَهــلٌ لأَنْ يُؤكْـرَما

وهو شاذ.

نصب الفعل المضارع

وقال : الحروف الَّتي تنصب الفعل المضارع أربعة وهي : (أنْ)[٢] مثل قوله تعـالى : ﴿ **يُرِيْدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُم** ﴾[٣] ﴿ **واللهُ يُرِيْدُ**[٤] **أنْ يتـوبَ عَلَيْكُم** ﴾[٥]. يريد في الآيتين : فعل مضارع مرفوع لتجرُّده عن ناصب وجازم.

---

(١) هذا الشَّاهد على بحر الرَّجز وقد نسبه العلماء لأبي حيَّان الفقعسي وللعجّاج ولمساور بن هند العبسي ولعبد بني عبس.
والشَّاهد فيه استعمال (يؤكرما) بإثبات الهمزة في المضارع على استعمال الأصل المرفوض والمهجور. وهو شاذ لا يقاس عليه.
وقد رُوي البيت رواية أُخرى هي :

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مالَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّــه مُعَمَّمَا

انظر الخزانة جـ٤ ص٥٦٩. همع الهوامع جـ٢ ص٧٨، مجالس ثعلب ص٦٢٠. الإنصاف في مسائل الخلاف جـ١ ص٣٤٧. شرح المفصَّل جـ٩ ص٤٢. شرح الأشموني جـ٣ ص٣١٨. شرح التَّصريح جـ٢ ص٢٠٥.

(٢) أَنْ: وهي أُمُّ نواصب الأفعال لكونها تُقدَّر مع بعض ما يظهر أنَّه ناصب بنفسه كحتَّى ولام وكي ولام الجحود. وإذا كانت مصدريَّة ناصبة، فهي لازمة للعمل في المضارع، فتكون حرفاً مصدريّاً ناصباً للمضارع. وأنْ هذه موصول حرفي، وتوصل بالفعل المتصرف، مضارعاً كان كما مرَّ أو ماضياً. وقد اختُلِفَ في دُخولها على الأمر. انظر رصف المباني ص١١٢. مغني اللبيب جـ١ ص٢٧. الجنى الداني ص٢١٥.

(٣) ٢٨ / النساء.

(٤) في الأصل يريد الله وهو خطأ.

(٥) ٢٧ / النِّساء.

وعلامة رفعه: ضم آخره. والاسم الكريم -في الآية الأُولى-: فاعل. والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمٌّ آخره. والاسم الكريم في الآية الثَّانية مبتدأ. والمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه: ضمٌّ آخره. وأَنْ: حرف مصدري ونصب، ينصب الفعل المضارع. ويخفِّف ويتوب: فعلان مضارعان منصوبان بأنْ وعلامة نصبهما فتح آخرهما. وعنكم: جار ومجرور في محل نصب مفعول يخفِّف، فهو متعلّق به. وعليكم: جار ومجرور في محلٍّ نصب مفعول يتوب أيضاً، فهو متعلِّق به.

و(لَنْ) كقوله تعالى: ﴿**لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْه عَاكِفِينَ**﴾[١]. لَنْ: حرف نفي للمستقبل يَنْصب المضارع. نبرَح: فعل مضارع ناقص، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب بلَنْ وعلامة نصبه فتح آخره، واسمه: ضمير مستتر فيه وجوباً. عاكفين: خبر نبرح، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنَّه جمع مذكَّر سالم. عليه: (جار ومجرور)[٢] متعلِّق بعاكفين.

و(كي) الَّتي بمعنى العلَّة[٣]، كقوله تعالى: ﴿**لِكَي لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤمِنِيْنَ حَرَج**﴾[٤]. فاللام: جارَّة تعليليَّة. وكي: مصدريَّة لا تعليليَّة، بمنزلة أنْ المصدريَّة (لأنَّ الجار لا يدخل على مثله)[٥]. يكون: فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو منصوب بكي، وعلامة نصبه فتح آخره. على: حرف

---

(١) ٩١/ طه.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) يرى جمهور النُّحاة أنَّ الفرق بين كي التَّعليليَّة وكي النَّاصبة يتلخَّص في لحوق اللام لكي النَّاصبة، وعدم لحوقها لكي الجارة أو التَّعليليَّة، ويرون أيضاً، أنَّ اللام قد تُقدَّر وهذا قاض بأنَّ كي صالحة للوجهَيْن إذا لم تدخل عليها اللام. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص١٨٢. الجنى الدَّاني ص٢٦١. رصف المباني ص٢١٥.

(٤) ٣٧/ الأحزاب.

(٥) يجوز أنْ تكون كي هنا تعليليَّة مؤكدة للام. أو مصدريَّة كما ذكر ابن هشام في مغني اللَّبيب جـ١ ص١٨٣.

جر. المؤمنين: اسم مجرور وعلامة جرّه الياء نيابة عن الكسرة، لأنه جمع مذكَّر سالم، والجار والمجرور في محل النَّصب على أنَّه خبر يكون، فهو متعلِّق بمحذوف وجوباً تقديره استقر أو مستقر. وحرج: اسم يكون، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمٌّ آخره.

و(إذاً)(١) مثل قولك: إذاً أكرمَك، لمن قال: أنا آتيك. فإذاً: حرف جواب وجزاء ينصب المضارع، وأُكرِمَ: فعل مضارع منصوب بإذاً وعلامة نصبه فتح آخره. وفاعله: ضمير مستتر وجوباً للمتكلِّم وحده. والكاف: ضمير متَّصل للمفرد المخاطب في محلِّ نصب على أنَّه مفعول به. ولا تَنصب إذاً المضارع إلا بشرط أنْ تكون متصدِّرة أوَّل الكلام. فلا تعمل في مثل: (أنا)(٢) إذاً أُكرمُك لأنها ليست (متصدِّرة)(٣). وأنْ يكونَ الفعل بعدها مستقبلاً، فلو حدَّثك شخص بحديث فقلت: إذاً تَصدقُ، تعيَّن الرَّفع، لأنَّك (تريد الحال)(٤).

وأنْ يكون المضارع متَّصلاً بها، فلو قلت: إذاً -يا أبا (بكر)(٥)- أُكرمك. تعيَّن الرَّفع، للفصل.

---

(١) يرى جمهور النحويين أنَّها حرف، إلا أنَّ بعض الكوفيين يرى أنَّها اسم. وهو رأي غير صائب لأنَّها حرف ناصبة بنفسها. وقد تدخل على الجملة الاسميَّة والفعليَّة، فإذا دخلت على الجمل الاسميَّة لم تؤثِّر فيها. وكذلك إذا دخلت على الأفعال الماضية والطلبيَّة وفعل الحال.

واختُلف في رسمها، إذْ ساق المرادي في الجنى الدَّاني أقوالاً عدَّة في رسمها، والَّذي أراه من عموم ما صرَّحوا به، جواز رسمها بالوجهين -النُّون والألف- حلاً للخلاف وحسما للاضطراب. انظر مغني اللبيب جـ١ ص٢١. الجنى الدَّاني ص٣٦١. رصف المباني ص٦٢.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) في الأصل مصدريَّة وهو خطأ.

(٤) في ظ لا تريد الحال، وهو خطأ.

(٥) في الأصل الحسن.

ولا يضرُّ الفصل بالقَسَم مثل (قوله)[١]:

إذن -والله- نَرْمِيَهُم بحَرْبٍ تُشِيْبُ الطِّفلَ مِن قَبلِ المَشيبِ

أو بلا النَّافية: إذن لا أفعَلَ[٢].

جزم الفعل المضارع

وقال: الحروف الَّتي تجزم الفعل المضارع -خمسة- ومراده الَّتي هي حروف بلا خلاف. وإلا لورد عليه (إذْ ما)[٣] فإنَّها حرف على الأصح، وهي جازمة.

---

(١) هذا الشَّاهد من شعر حسَّان بن ثابت الأنصاري على البحر الوافر. والشَّاهد فيه قوله: (إذَنْ -والله- نَرْمِيَهم بحرْبٍ). حيث نصب الفعل المضارع (نرمي) بإذنْ، لأنَّ الفاصل بينهما وبين الفعل، القسم. انظر ديوان حسَّان ص٤٠. شرح شذور الذَّهب ص٢٩١. شرح التَّصريح جـ٢ ص٢٣٥. شرح الأشموني جـ٣ ص٢٨٩.

(٢) لم يذكر المؤلف الحروف الأخرى التي تنصب الفعل المضارع، لأنه جار في ذلك -كعادته- على المذهب البصري الَّذي يؤمن بأنَّ النَّواصب أربعة: هي: أنْ، لَنْ، كي، إذَن. وأمَّا الأحرف الخمسة الأُخرى وهي: حتَّى واللام (الجحود والتَّعليل) وأو واو المعيَّة وفاء السَّببيَّة، فلا تَنصب بنفسها، بل بأنْ مضمرة وجوباً بينَها وبينَ الفعل المضارع. عدا حتَّى، إذْ يرى الكوفيون أنَّها تنصب بنفسها. وألحَقَ الكوفيون (ثُمَّ) العاطفة بواو المعيَّة في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعيَّة وأنْ يسبقها النَّفي والطَّلب.
وذكر النَّحويون شروطاً لكلِّ حرف من هذه الحروف الخمسة الَّتي تنصب الفعل المضارع بأن مضمرة أرى أنْ لا أخوض فيها تجنُّباً للإكثار من الحواشي بلا مسوِّغ. انظر تفصيل هذه المسألة في تسهيل الفوائد ص٢٣٠. الجمل في النَّحو ص١٨٢ وما بعدها. شرح شذور الذَّهب ص٢٩٥. أوضح المسالك جـ٣ ص١٨١ وما بعدها. مغني اللَّبيب جـ١ ص٦١، ص١١٩، ص١٢٢، ص١٦١، ص٢٠٧، ص٢٨٤. جـ٢ ص٣٦٠.

(٣) إذْ ما: أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة إنْ الشَّرطيَّة، وحرف عند ابن هشام: (وحرف على الأصح وهو إذا ما). وظرف عند المبرِّد وابن السَّرَّاج والفارسي. انظر الأصول في النحو جـ٣ ص٨. أوضح المسالك جـ٣ ص١٨٩. مغني اللَّبيب ص٨٧. رصف المباني ص٥٩. الجنى الدَّاني ص٥٠٨.

وحروف الجزم قسمان. أحدما: ما يجزم فعلاً (واحداً)[١] وهي أربعة أشار إليها بقوله: وهي لم مثل قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَكُنْ شيئاً مذكوراً**﴾[٢]. فلم: (حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي)[٣]. يكنْ: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره، وفيه ضمير مستتر في محل رفع على أنَّه اسم يكن، وشيئاً: خبرها. ومذكوراً: صفة (لشيء).

و(لَمَّا)[٤]: مثل ﴿**بَلْ لَمَّا يذوقوا عذاب**﴾[٥]. فلمَّا: حرف جزم لنفي المضارع وقلب معناه إلى الماضي. ولا بدَّ في منفي لَمَّا أنْ يكون متَّصلاً بالحال. ألا ترى أنَّ معنى الآية أنَّهم لم يذوقوه إلى الآن، وأنَّ ذوقهم له (متوقَّع)[٦]. بخلاف لَمْ. فقد يكون متَّصلاً مثل ﴿**ولَمْ أكُ بدُعائكَ رَبِّ شَقِيًّا**﴾[٧]. وقد يكون منقطعاً كالآية المتقدَّمة. ويذوقوا: فعل مضارع مجزوم بلمَّا وعلامة جزمه حذف النُّون، لأنَّه من الأمثلة الخمسة.

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) ١/ الإنسان.

(٣) أي أنَّ لَمْ حرف نفي وجزم وقلب. نفي ينفي الفعل المضارع، وجزم يجزمه وقلب يقلب معناه إلى الماضي.

(٤) لَمَّا: وتَرِدُ في الكلام على ثلاثة أوجه، الأوَّل لَمَّا الحينيَّة. والثَّاني: لَمَّا الاستثنائيَّة. والثَّالث: لمَّا الجازمة وهي المرادة هنا، وتختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضياً كلم، إلا أنَّها تفارقها في خمسة أُمور. أحدها: أنَّها لا تقترن بأداة شرط. والثَّاني: أنَّ منفيها مستمر النَّفي إلى الحال. والثَّالث: أنَّ منفي لمَّا لا يكون إلا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم. والرَّابع: أنَّ منفي لما متوقَّع ثبوته بخلاف منفي لم. والخامس: أنَّ منفي لَمَّا جائز الحذف. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٧٨. الجنى الدَّاني ص٢٦٨. رصف المباني ص٢١٤.

(٥) ٨/ص.

(٦) في ظ مقطوع.

(٧) ٤/ مريم.

و(لام)[١] الأمر، كقوله تعالى: ﴿ **لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه** ﴾[٢]. فاللام للأمر ويُنفقْ: فعل مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه سكون آخره. وذو بمعنى صاحب وهو فاعل، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (لأنَّه من الأسماء الستَّة)[٣]. وسعَةٍ: مضاف إليه. ومن: حرف جر. وسعَته: مجرور. والهاء: مضاف إليه. والجار والمجرور متعلَّق بينفق. وتستعار للدُّعاء كقوله تعالى: ﴿ **لِيقْضِ عَلَيْنا ربُّك** ﴾[٤].

و(لا)[٥] في النَّهي. كقوله تعالى: ﴿ **لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعَنا** ﴾[٦]. فلا ناهية. وتحزنْ فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه سكون آخره. وفاعله: ضمير مستتر يعود على صاحبه -أي (على)[٧] صاحب رسول الله ﷺ وهو أبو بكر الصِّدِّيق -رضي الله عنه- وحَشَرَنا في زُمرته تحتَ لواء سيِّد الخَلْق ﷺ (فإنَّا نُحبُّهما)[٨]. وإنَّ: حرف توكيد يَنصب الاسم ويَرفع الخبر. ولفظ الجلالة: اسمها. ومع (ظرف

---

(١) لام الأمر: هي اللام العاملة للجزم والموضوعة للطَّلب. فيجزم الفعل المضارع بعدها على أنواع حالات الجزم، وتدخل على المبني للمجهول فتلزم معه على اختلاف أنواع للمتكلِّم والمخاطب والغائب. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٢٣. رصف المباني ص٢٢٦. الجنى الدَّاني ص١١٠.

(٢) ٧/ الطلاق.

(٣) ذكر سيبويه أنَّها ستَّة إذْ عَدَّ الهن منها أمَّا الفراء والزجَّاجي فأسقطا الهن من هذه الأسماء وعدها خمسة فقط. انظر قطر النَّدى ص٤٨.

(٤) ٧٧/ الزُّخرف.

(٥) لا: وهي الموضوعة لطلب التَّرك، وتختصُّ بالدُّخول على المضارع، وتعمل على جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطباً أو غائباً أو متكلِّماً. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٤٦. رصف المباني ص١٦٧. الجنى الدَّاني ص٣٠٠.

(٦) ٤٠/ التَّوبة.

(٧) سقطت من ظ.

(٨) سقطت من ظ.

غير (متصرِّف)[١] لفظه منصوب)[٢] وهو في محلِّ الرَّفع على أنَّه خبر إنَّ، فهو متعلِّق بمحذوف وجوباً تقديره: إنَّ الله كائن معنا. و(نا): ضمير (متَّصل)[٣] للمتكلِّم ومن معه في محلِّ جرٍّ على أنَّه مضاف إليه.

والثَّاني من قسمي الحروف الجازمة ما يجزم فعلَين. أشار إليه بقوله: (وإنْ الشَّرطيَّة)[٤] كقوله تعالى: ﴿**إنْ يشأ يرحمْكم**﴾[٥]. فإنْ: شرطيَّة تجزم فعلين يُسمَّى الأوَّل (شرطاً)[٦] والثَّاني جزاء وجواباً. ويشأْ: فعل مضارع مجزوم بأن وعلامة جزمه سكون آخره، فاعله: ضمير يعود إلى الله تعالى. ويرحمْ: فعل مضارع مجزوم بأنْ وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله كما تقدَّم. وكم: ضمير متَّصل للجمع المذكَّر المخاطب في موضع نصب على أنَّه مفعول به.

---

(١) في ظ منصوب.

(٢) تكون مع ساكنة العَين، وتكون متحرِّكتها، إذا كانت متحرِّكتها فهي اسم مضاف إلى ما بعدها منصوب على الظَّرفيَّة، وتنوَّن فيُقال معاً. ويرى سيبويه أنَّ السُّكون فيها من ضرورات الشِّعر. وهي ظرف لازم للظرفيَّة عند جمهور النُّحاة. انظر: مغني اللَّبيب جـ١ ص٣٧٠. كتاب سيبويه جـ٢ ص٤٥. رصف المباني ص٣٢٨. الجنى الداني ص٣٠٥.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) إنْ الشَّرطيَّة: حرف شرط يجزم فعلين مضارعين، أحدهما: الشَّرط. والثَّاني: الجزاء والجواب. ويجوز أنْ تدخل على ماضيين فلا تؤثِّر فيهما. ويجوز أنْ تدخل على ماض ومضارع، فيبقى الماضي مبنيَّاً، واختلفوا في المضارع، فبعضهم قال: إنه يبقى مرفوعاً فلا تؤثِّر فيه، لأنَّها لم تؤثِّر في الماضي قبله، ومعظمهم يرى وجوب جزمه. وقد تقترن بلا النَّافية ويبقى عملها. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٢. الجنى الدَّاني ص٢٠٧. رصف المباني ص١٢٤.

(٥) ٢٤ / الإسراء.

(٦) في ظ شرطياً.

وقال: (إذا)[١] غير الفُجائيَّة: ظرف غير متصرِّف، استقرَّ لِما يستقبل من الزَّمان، فيه معنى الشَّرط (استقرَّ مستعملاً غالباً)[٢] ويختص بالدُّخول على الجملة الفعليَّة عند (سيبويه)[٣] - رحمه الله تعالى- ومَنْ وافقه وأمَّا نحو قوله تعالى: ﴿**إذا السَّماءُ انشقَّتْ**﴾[٤]. فعلى تقدير فعلٍ يفسِّره انشقَّت وتقديره -والله أعلم- إذا انشقَّت السَّماء انشقَّت. ويكون الفعل بعدَها ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك، ولا يعمل إذا (الجزم) إلا في الضَّرورة (كقوله)[٥]:

وإذا تُصبْك خَصَاصَةٌ فارْجُ الغِنَى

---

(١) إذا: تكون إذا ظرفاً لما يستقبل من الزمان، متضمِّنة معنى الشَّرط غالباً ولم يُجْزَمْ بها إلا في الشِّعر ضرورة عند سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون الجزم بها مطلقاً. ومذهب سيبويه أنْ لا يليها إلاّ فعل ظاهر أو مقدَّر. فالظَّاهر نحو ﴿**إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ**﴾ ١/ النَّصر. والمقدَّر نحو ﴿**إذا السَّماء انشَقَّتْ**﴾ ١/ الانشقاق. أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ الاسم الواقع بعد إذا فاعل تقدَّم على فعله.
وتكون ظرفاً لما يستقبل من الزَّمان غالباً مجرَّدة من معنى الشَّرط. وقد تخرج عن الظرفيَّة إلى الاسميَّة، وتُعرب حسب موقعها من الجملة. انظر: كتاب سيبويه جـ٣ ص١١٣. مغني اللَّبيب جـ١ ص٩٢. رصف المباني ص٦١. المقتضب جـ٢ ص٥٥. الجنى الدَّاني ص٣٦٧.

(٢) سقطت من ظ.

(٣) انظر كتاب سيبويه جـ٣ ص١١٣.

(٤) ١/ الانشقاق.

(٥) هذا صدر بيت للنَّمر بن تَوْلَب على البحر الكامل. والبيت تامّاً هو:

وإذا تُصبْكَ خَصَاصَةٌ فارْجُ الغِنَى ... وإلى الَّذي يُعْطي الرَّغائبَ فارغَبِ

والشَّاهد فيه أنَّ الشَّاعر أعمَلَ إذا الشرطيَّة، فجزم الفعل المضارع بعدها في قوله وإذا تُصبْك... فارْجُ.
وهذا لا يجوز إلا في الضَّرورة. ومنه قول عبد قيس بن خفاف:

استَغْنِ ما أَغنَاكَ ربُّكَ بالغِنى ... وإذا تُصبْك خصاصةٌ فَتَجَمَّلِ

انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٩٣. ديوان النَّمر بن تولب ص٧٢. الجنى الدَّاني ص٣٦٧. همع الهوامع جـ١ ص٢٠٦. شرح الأشموني جـ٤ ص١٣.

و(غير سيبويه)[١] ومن وافقهم يجوز أنْ يليها الجملة الاسميَّة، ولا تقدر في (الآية)[٢] شيئاً.

وقال (ابن عصفور)[٣] -رحمه الله تعالى-: إذا: ظرف زمان مستقبل مضاف خافض لشرطة -أي الجملة التي تليه- أي تكون في محل خفض بإذا. منصوب -أي إذا- على الظرفيَّة بجوابه. والجواب هو الجملة الَّتي بعده، -أي جملة الشَّرط- فإذا قلت: إذا جاء زيد أكرمتك، فتقول: إذا: ظرف زمان إلى آخره. وجاء: فعل ماض. وزيد: فاعل. وجملة جاء زيد: جملة الشَّرط، فهي في موضع جر بإذا. وأكرم: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والكاف: مفعول به (وجملة)[٤] أكرمتك: جواب إذا، وهو الَّذي يَنْصُب إذا.

التَّـــوابـــع

وقال: التَّوابع لِما قبلها في الإعراب خمسة وهي:

النَّعت: -أي الوصف- مثل جاء زيدٌ الفاضلُ: فجاء: فعل ماض. وزيد: فاعل. والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمٌّ آخره. والفاضل: تابع لزيد في الرَّفع لأنَّه وصف. ورأيت زيداً الفاضلَ ومررت بزيدٍ الفاضلِ وإعرابه لا يخفى.

---

(١) الأَخفش والكوفيون. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٩٣.

(٢) ﴿إذا السَّماء انشقَّت﴾ ١ / الانشقاق.

(٣) ابن عصفور: علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي المعروف بابن عصفور. حامل لواء العربيَّة في الأندلس في عصره. وقد كان فقيهاً نحويّاً لغويّاً مؤرِّخاً شاعراً. وُلد عام ٥٩٧هـ في الأندلس. وتُوفِّي في تونس عام ٦٦٩هـ. من تصانيفه: الممتع في التَّصريف. شرح المقدِّمة الجزوليَّة في النَّحو. شرح المقرَّب في النَّحو. شرح الجمل للزَّجَّاجي. ترجمته في فوات الوفيات جـ٢ ص٩٣ للكتبي. بغية الوعاة جـ١ ص٣٥٧. للسَّيوطي. شذرات الذَّهب جـ٥ ص٣٣٠ لابن العماد الأصفهاني.

(٤) سقطت من ظ.

والتَّوكيد، مثل جاء القومُ كلُّهُم، ورأيت القومَ كلَّهُم. ومررت بالقومِ كلِّهم. فكل: (توكيد للقوم)[١] وقد تبعه في المثال الأوَّل في الرَّفع، والثَّاني في النَّصب، والثَّالث في الجرِّ.

والبدل، مثل: أعجبني زيدٌ حسنُه، ورأيتُ زيداً أخاك، ومررت بزيد أَخيك. فما بعد زيد بدل، وقد تبعه في الإعراب.

(وعطف البيان)[٢] مثل: (أقسم بالله أبو حفص عُمَرُ)[٣].

ورأيت أبا حفص عُمَرَ. ومررت بأَبي حفص عُمَرَ. فعمر: عطف بيان لأَبي حفص، لأنَّه بَيَّن أبا حفص وأوضحه وتبعه في الإعراب.

وعطف النَّسق، وهو (الَّذي يتوسط)[٤] بينه وبين متبوعه أَحد الأحرف العشرة الَّتي سيأتي ذكرها مثل: جاء زيد وعَمرو. ورأيتُ زيداً وعَمراً. ومررت بزيد وعَمرٍو.

---

(١) يُسمّى هذا النَّوع من التَّوكيد، التَّوكيد المعنوي، وهو بكل أو بعض أو نفس أو عين، ولم يأت المؤلِّف بمثال على التَّوكيد اللَّفظي الَّذي يُكَرَّر فيه حرف أو لفظ أو جملة، ليكون المُكَرَّر توكيداً لسابقه.

(٢) عدَّ المؤلِّف عطف البيان والبدل من أنواع التَّوابع، مما يشير إلى أنَّ عطف البيان يفترق عن البدل، وقد ذهب طائفة من النُّحاة ومنهم ابن هشام هذا المذهب، إذْ ساق ابن هشام جملة من الفروق بينهما في مغني اللَّبيب (جـ٢ ص٤٥٥). غير أَنَّ الرَّضي لا يرى فرقاً بين عطف البيان والبدل. انظر شرح الرَّضي على الكافية جـ٣ ص٢٣٤.

(٣) هذا بيت من الرّجز المشطور من قول أعرابي -لم يُذكر اسمُه- جاء إلى سيدنا عمر -رضي الله عنه- يطلب ناقة من إبل الصَّدقة، فامتنع عمر، لأنَّ الأعرابي لديه ناقة، فانطلق وهو يقول هذا البيت وبعده قوله:

ما مسَّها منْ نَقَبٍ ولا دَبَرْ فاغْفِرْ له اللَّهم إنْ كانَ فَجَرْ

والشَّاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر) على أنَّه عطف بيان. انظر شرح المفصَّل جـ٣ ص٧١. الخزانة جـ٢ ص٣٥١. شرح ابن عقيل جـ٢ ص٢٧٧. شرح التَّصريح جـ١ ص١٢١. شرح الأشموني جـ١ ص١٢٩.

(٤) في ظ متوسط.

الصِّفـــةُ

وقال: الصِّفة إذا كانت (حقيقة)[١] وهي الجارية على من هي له، أي الَّتي جرت لتبيِّن حال الموصوف نفسه، من كونه قائماً أو قاعداً. مثل: جاء زيد الفاضلُ.

---

(١) ينقسم النَّعت باعتبار معناه إلى عدَّة أقسام، أشهرها: النَّعت الحقيقي والنَّعت السَّببي.
والنَّعت الحقيقي: هو ما دلَّ على معنى في نفس منعوته الأصلي، أو فيما هو بمنزلته، وحُكمه المعنوي، وعلامته أنْ يشتملَ على ضمير مستتر أصالة أو تحويلاً، يعود على ذلك المنعوت. وحكمه: أنْ يطابق المنعوت وجوباً في أربعة أمور تجتمع فيه من عشرة ذكرها المؤلِّف في المتن. وهذا مذهب جمهور النَّحويين.
إلا أنَّ هناك بعض الألفاظ مسموعة لا مطابقة فيها في الجمع، فالنَّعت جمع والمنعوت مفرد، كقولنا: هذا ثوب أخلاق. وقوله تعالى: ﴿ **نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ** ﴾ ٢ / الإنسان. وصيغة فعول بمعنى فاعل، مثل: صبور بمعنى صابر، فتقول: هذا رجل صبور، وهذه فتاة صبور.
ومنها أنْ يكون المنعوت جمع مذكَّر غير عاقل -أي جمع تكسير- ويكون مفرده مذكّراً غير عاقل، فيجوز في نعته الحقيقي أن يكون مفرداً مؤنَّثاً، وجمع مؤنَّث سالماً، وجمع تكسير للمؤنَّث، كما يجوز أن يكون جمع تكسير للمذكَّر إن لاحظنا في المنعوت مفرده المذكَّر غير العاقل نحو: اقتنيت الكتب الغالية أو الكتب الغاليات أو الغوالي. ومنها: أنْ يكون المنعوت اسم جنس جميعاً مثل: تفاح وتفاحة، فيجوز في صفته، إمَّا الإفراد مع التَّذكير على اعتبار اللَّفظ أنَّه جنس، أو الإفراد مع التَّأنيث على تأويل معنى الجماعة، نحو قوله تعالى: ﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾ ٢٠ / القمر. وقوله تعالى: ﴿ **أعجازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ** ﴾ ٧ / الحاقَّة. وقوله تعالى: ﴿ **وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ** ﴾ ١٢ / الرَّعد. وقوله: ﴿ **وَالنَّخْلَ باسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ** ﴾ ١٠ / ق. وهناك حالات أُخرى منها إذا كان النَّعت اسم عدد وكان منعوته معدوداً محذوفاً أو مذكوراً نحو: قرأت كتُباً ثلاثة أو ثلاثاً. ومنها النَّعت الَّذي يكون منعوته تمييزاً منصوباً لأَحد الأعداد المركَّبة أو العقود، أو المعطوفة مثل: حضر خمسةَ عشرَ رجُلاً عالماً أو علماء، وعشرون طالباً ذكياً أو أذكياء. ومنها أفْعل التَّفضيل إذا كان مجرَّداً من (أل) والإضافة، أو مضافاً لنكرة نحو: استمعتُ لخطيب أفصح من غيره، ولخطيبين أفصح من غيرهما، ولخُطباء أفصح من غيرهم، ولخطيبة أفصح من غيرها، ولخطيبتين أفصح من غيرهما، ولخطيبات أفصح من غيرهن، فأفصح: نعت واجب الإفراد والتَّذكير مهما كان المنعوت. انظر شرح الرَّضي علي الكافية جـ٢ ص٢١٩. شرح التَّصريح جـ٢ ص١١٢. حاشية الصبَّان على الأشموني جـ٣ ص٦٣.

فالفضلُ موجودٌ في (زيد)[١] نفسه لا في غيره، فهذه هي الصِّفة الحقيقيَّة. وإذا كان يتبع الموصوف في أربعة من عشر هي: الرَّفع والنَّصب والجرّ، والإفراد والتَّثنية والجمع، والتَّذكير والتَّأنيث، والتَّعريف والتَّنكير. والأربعة: واحد من الرَّفع والنَّصب والجرِّ، وواحد من الإفراد والتَّثنية والجمع. وواحد من التَّذكير والتَّأنيث، وواحد من التَّعريف والتَّنكير. تقول: جاء زيد التَّاجر. فالتَّاجر: صفة لزيد، وهو قد تبعه في أربعة من عشر: في الرَّفع والإفراد والتَّذكير والتَّعريف.

وإن كانت الصِّفة (غيرَ حقيقيَّة)[٢]، وهي الجارية على غير من هي له، أي جرت لتبيِّن حال متعلِّق الموصوف لا الموصوف نفسه، مثل: مررت برجل حسن غلامه. فالحسن غير موجود في الرَّجل نفسه، بل في متعلّقه وهو الغلام. وتتبع هذه الصِّفة الموصوف في اثنيْن من خمسة، والخمسة هي: الرَّفع والنَّصب والجرُّ والتَّعريف والتَّنكير. والاثنان هما: واحد من الرَّفع والنَّصب والجرِّ، وواحد من التَّعريف والتَّنكير مثل: مررت بغلام قائمة أُمُّه. فقائمة: تتبع الموصوف -وهو غلام- في اثنين من خمسة وهما الجرُّ والتَّنكير.

وأمَّا الخمسة الباقية فهي: الإفراد والتَّثنية والجمع والتَّذكير والتَّأنيث، فهي

---

(١) سقطت من ظ.

(٢) هو النَّعت السَّببي الَّذي يدل على معنى في شيء بعده له صلة وارتباط بالمنعوت، وعلامته أنْ يُذكر بعده اسم ظاهر مرفوع به مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظَّاهر الَّذي يَنْصَبُّ عليه معنى النَّعت. وحكمه: أن يُطابق المنعوت في أمريْن معاً ذكرهما المؤلِّف في المتن: انظر شرح شذور الذَّهب ص٤٣٣.

(كالفعل)[١]، بمعنى أنَّها إنْ أُسندت إلى مؤنَّث لحقها علامة التَّأنيث، وإن كان الموصوف مذكراً. وإن أُسندت إلى مذكَّر جُرِّدت، وإنْ كان الموصوف مؤنَّثاً. وإنْ أسندت إلى مفرد أو مثنَّى أو مجموع جُرِّدت، وإنْ كان الموصوف بخلاف ذلك، تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، بتجريد قائم من علامة التَّثنية، كما تقول: مررت برجلين قام أبواهما. وتقول في إعرابه. مرَّ: فعل ماض. والتَّاء: فاعل. والباء: حرف جر. ورجلين: اسم مجرور بالباء وعلامة جرِّه الياء نيابة عن الكسرة لأنَّه مثنَّى. وقائم: صفة غير حقيقية لرجلين. وقد تبعته في اثنين من خمسة، وهما: الجر والتَّنكير. وأبواهما: فاعل بقائم لأنَّه اسم فاعل. واسم الفاعل يعمل فعله. فقائم عمل عمل قام. والفاعل: مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمَّة، لأنَّه مثنَّى. وهما: مضاف إليه. وقس على هذا ما بعده. وتقول: مررت برجال قائم آباؤهم. بتجريد قائم من علامة الجمع. كما تقول: مررت برجال قام آباؤهم. وتقول: مررت برجل قائمة امرأته بالتَّأنيث. كما تقول: مررت برجل قامت امرأته. وتقول أيضاً: مررت بامرأة قائم أبوها، بالتَّذكير. كما تقول: قام

---

(١) حكم النَّعت السَّببي من حيث التَّذكير والتَّأنيث حكم الفعل الَّذي يصح أنْ يحل محلَّه، ويكون بمعناه، فإذا أمكن أو يُوضَعَ مكان النَّعت فعلٌ بمعناه مسند للسَّببي، وصح في هذا الفعل التَّأنيث والتَّذكير أو وَجَبَ أحدُهما، كان حكم النَّعت كذلك. أمَّا من جهة إفراد النَّعت السَّببي وتثنيته وجمعه، فيجب إفراده إنْ كان السَّببي غير جمع، بأن كان مفرداً أو مثنَّى، إذ لا تتَّصل بالنَّعت السَّببي علامة تثنية، فحكمه في هذا أيضاً كحكم الفعل الَّذي يصلح لأنْ يحلَّ محلَّه. ويجب التَّذكير والإفراد في حالة كون السَّببي مفرداً مذكَّراً أو مؤنَّثاً، لأنَّه لو حلَّ فعل محلَّ النَّعت لوجَبَ تذكيرُه. أمَّا عند إفراد السَّببي وتثنيته فلا يتَّصل بالنَّعت علامة تثنية، لأنَّ الفعل الصَّالح لأن يحلَّ محلَّه لا يصلح أن يتَّصل به علامة تثنية إلا في لغة لا يقاس عليها. وهكذا يكون إحلال الفعل محلَّ النَّعت السَّببي وإسناده للسَّببي مرشداً إلى الطَّريقة الَّتي تُراعى في النَّعت من جهة تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته. انظر شرح الرَّضي على الكافية جـ٢ ص٢٢٣. شرح شذور الذَّهب ص٤٣٣. حاشية الصَّبان على الأشموني جـ٣ ص٦٥. شرح التَّصريح جـ١ ص١١٤.

أبوها. وفي القرآن: ﴿ **رَبَّنا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذه القَرْيَة الظَّالِمِ أَهْلُها** ﴾[١]. ثم استثنى من ذلك فقال: إلا أنَّ الصِّفة إذا وقعتْ (جمعاً)[٢] جاز فيها الإفراد والجمع -جمع التَّكسير- تقول في الإفراد: مررت برجل قاعد غلمانه. فغلمانه: مرفوع بقاعد وهو مفرد. كما تقول: قعد غلمانه. وفي جمع التَّكسير، مررت برجل قعود غلمانه، فغلمانه: مرفوع بقعود، وهو جمع تكسير، لأنَّ العَرَبَ أجْرته مَجْرى الواحد في الكلام الفصيح. ورجَّحه قوم على الإفراد. (وإليه ذهب ابن هشام)[٣]، وفُهم منه أنَّه لا يُجمع جمع تصحيح، وهو كذلك، فلا يقال: مررت برجل قاعدين غلمانه إلا إنَّه على ضعف)[٤].

---

(١) ٧٥/ النِّساء.

(٢) إذا كان السَّببي مجموعاً جمع تكسير جاز في النَّعت أمران: إمَّا إفراده، وإمَّا مطابقته للسَّببي نحو: هؤلاء زملاء كرام آباؤهم. أو هؤلاء زملاء كريم آباؤهم. فإن كان مجموعاً جمع مذكَّر سالماً أو جمع مؤنَّث سالماً فالأفصح إفراد النَّعت وعدم جمعه إلا في لغة لا يُقاس عليها، كما ذكرت من قبل. انظر شرح شذور الذهب ص٤٣٣. حاشية الصبَّان جـ٣ ص٦٥. شرح ابن عقيل جـ٢ ص١٩٣. شرح التَّصريح جـ٢ ص١١٤.

(٣) انظر شرح شذور الذَّهب ص٤٣٣.

(٤) أغفل المؤلِّف جانباً مهمَّاً في النَّعت، وهو تعدُّد النَّعت وقطعه، وهذه أشهر الآراء فيه:

أولاً: إنْ اتَّحد معنى النَّعت استغنى بالتَّثنية والجمع عن تفريقه نحو: جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء. وإنْ اختلف النَّعت، وجب التفريق فيه بالعطف بالواو كقولنا: مررت بالزَّيدين الكريم والبخيل، وبرجال فقيه وكاتب وشاعر. هذا مذهب سيبويه والزَّجَّاج والمبرِّد، وأجازه بعض النَّحويين على البدل أو عطف البيان. وإذا تعدَّد النَّعت بغير تفريق، وتعدَّد المنعوت والعامل، فكانت المنعوتات المتعدِّدة متفرِّقة متَّحدة في تعريفها وتنكيرها جاز في المنعوت الاتباع والقطع نحو: جاء خالد وأتى عامر العاقلان. وهذا زيد وذاك خالد الكريمان، ورأيت زيداً وأبصرت خالداً الظَّريفين. فإن اختلفت العوامل في المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرَّفع علي إضمار مبتدأ، أو بالنَّصب على إضمار فعل نحو: جاء خالد ورأيت عامراً الفاضلان أو الفاضلَيْن، ولا يجوز الاتباع في ذلك، لأنَّ العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين، من شأن كل واحد منهما أن يستقل. =

. . . . . .

= وإذا تكرَّرت النُّعوت لواحد، فإنَّ تَعيَّن مسمَّاه بدونها جاز اتباعها وقطعها، والجمع بينهما بشرط تقديم المتبع وذلك كقول خِرْنق بنت بدر -أخت طَرَفَة بن العبد لأُمِّه-

لا يُبْعِدَنْ قَوْمِي الَّذيـــــنَ هُمُ سُمُّ الـعُدَاة وآفـــــــةُ الجُزُرِ
الـــــنَّازلـــــونَ بكُلِّ مُعْتَرَكٍ والـطَّيِّبـــــــــون مَعَاقد الأُزُرِ

ففي (النَّازلون والطَّيبون) نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، ومن ثمَّة يجوز فيهما الاتباع والقطع. وقطعهما إمَّا أنْ يكون على الرَّفع بتقدير مبتدأ، ويكونان خبراً له. أو إلى النَّصب بتقدير فعل فيكونان مفعولين له، رُويا بالرَّفع كما رُويا بالنَّصب. وإن كان المنعوت نكرة تعيَّن في الأوَّل من نعوته الاتباع، وجاز في الباقي القطع كقول أُميَّة بن أبي عائذ الهُذلي يصف صيَّاداً:

ويأوي إلى نُسْوَةٍ عُطَّلٍ وشُعْثاً مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعَالي

ولكنَّ سيبويه يروي البيت بجرِّ شُعث. (انظر الكتاب جـ١ ص٣٩٩ وجـ٢ ص٦٦).

وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النَّعت نحو مررت بامرئ القيس الشَّاعر. جاز لنا فيه ثلاثة أوجه: الاتباع فيُخْفض، والقطع بالرَّفع بإضمار هو، وبالنَّصب بإضمار فعل مقدَّر.

أمَّا بالنِّسبة لحذف المنعوت، فيجوز حذفه بكثرة إنْ عُلِمَ ودَلَّ عليه دَليل وكان النَّعت إمَّا صالحاً لمباشرة العامل نحو قوله تعالى: ﴿**أن اعْمَلْ سابغات**﴾ ١١/سبأ. أي: دروعاً سابغات. وكما يجوز حذف النَّعت إنْ عُلِمَ كقوله تعالى: ﴿**يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً**﴾ ٧٩/الكهف. أي كلّ سفينة صالحة. وقول المرقِّش الأكبر:

ورُبَّ أَسِيْلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٌ لَها فَرْعٌ وجيدُ

أي فَرع ناعم وجيد طويل. وقوله تعالى: ﴿**قالُوا الآن جِئْتَ بالحَقِّ**﴾ ٧١/البقرة أي المبين. وقوله تعالى: ﴿**إنَّه لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ**﴾ ٤٦/هود. أي النَّاجين. انظر تفصيل هذه المسائل جميعها في كتاب سيبويه جـ١ ص٣٩٩، جـ٢ ص٦٦. الأُصول في النَّحو جـ٢ ص٣٠. شرح الرَّضي على الكافية جـ٢ ص٢٢٣ وما بعدها. شرح شذور الذَّهب ص٤٣٤. شرح قطر النَّدى ص٢٨٨. حاشية الصَّبان جـ٣ ص٦٧ وما بعدها. شرح التَّصريح جـ٢ ص١١٤.

البَـــــدَل

وقال: (البَدَلُ)(١) على (أربعة أقسام)(٢): بدل (كلٍّ من كلٍّ)(٣)، وهو المطابق للمُبدَل منه المتساوي له في المعنى. وابن مالك -رحمه الله- يسمِّيه بدل المطابقة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**اهدنا الصِّراط المستقيم. صراط الَّذين أنعمتَ عليهم**﴾(٤). اهدنا: فعل طلب. وفاعله: ضمير مستتر وجوباً يرجع إلى الله تعالى. (نا): ضمير متَّصل للمتكلِّم ومعه غيره في محلِّ نصب على أنَّه مفعول به أوَّل لإهدي، لأنَّه يتعدَّى إلى مفعولين، ليسا في الأصل مبتدأ وخبراً. الصِّراط: مفعول ثان منصوب (لإهدِ)(٥). المستقيم: اسم منصوب على أنَّه صفة حقيقيَّة للصِّراط.

وقد تبعه في أربعة من عشر وهي: النَّصب والإفراد والتَّذكير والتَّعريف. صراط: منصوب على أنَّه بدل كل من الصِّراط الأوَّل، لأنَّ الصِّراط الثَّاني هو نفس الصِّراط الأوَّل، فهو بدل كلٍّ من كلٍّ. (الَّذين: في محل الجر على أنَّه مضاف إليه)(٦).

---

(١) لفظ البدل، هو اصطلاح البصريين. أمَّا الكوفيون فيسمونه بالتَّرجمة، والتَّبيين. وقال ابن كيسان يسمونه بالتَّكرير. انظر حاشية الصبَّان جـ٣ ص١٢٣.

(٢) يرى ابن هشام أنَّ البدل ستَّة أقسام، لأنَّه يَعُدُّ البدل المباين الَّذي يُقسم إلى ثلاثة أقسام هي: بدل الإضراب، وبدل النِّسيان، وبدل الغَلط بالإضافة إلى الأقسام الأُخرى المعروفة. في حين نجد أنَّ المؤلِّف يَعُدُّ هذه الأقسام الثلاثة قسماً واحداً يسميه بدل إضراب. انظر شرح التصريح جـ٢ ص١٥٩. شرح شذور الذَّهب ص٤٤٠. حاشية الصبَّان جـ٣ ص١٢٥.

(٣) هناك نوع من بدل كل من كل ذكره ابن مالك في التَّسهيل، أطلقَ عليه اسم البدل المطابق، ونوع آخر سمَّاه بدل التَّفصيل، وهو الَّذي يتضمَّن الاستفهام أو الشَّرط كقولنا: من شاركت؟ أعمراً أم زيداً؟ وقولنا: من يجاملني أصديق وإنْ عدو أُجامله. انظر تسهيل الفوائد ص٣٠٩.

(٤) ٦، ٧/ الفاتحة.

(٥) سقطت من ظ.

(٦) سقطت من ظ.

والثَّاني: بدل بعض من كل، وهو بدل الجزء من كلِّه، قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً، كما تقول: أكلتُ الرَّغيف ثُمْنَه أو سُدسَه أو رُبعَه أو ثُلُثَه أو نصفَه أو ثلثيه. وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**ولله على النَّاس حجُّ البَيْت مَنِ استطَاعَ إليه سبيلاً**﴾(١). لله: يجوز أن يكون في محل الرَّفع على أنَّه خبر مُقدَّم، فيكون متعلّقاً بمحذوف وجوباً. على النَّاس: جار ومجرور متعلّق بمتعلق الخبر وليس خبراً. وجوَّز (أبو البَقاء)(٢) أنْ يكونَ (حالاً)(٣) ويجوز أنْ يكون على الناس: هو الخبر. ولله: متعلق بمتعلقته. حج البيت: مبتدأ مؤخَّر وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، وهو البيت. مَنْ: اسم موصول في محلِّ الجرِّ على أنَّه بدل بعض من كل لأنَّ المستطيع بعض الناس. استطاع: فعل ماض، وفاعله: ضمير مستتر يعود على مَنْ، وهو العائد. إليه: جار ومجرور متعلِّق به. سبيلاً: مفعوله. وجملة استطاع إليه سبيلاً: صلة مَنْ.

والثَّالث: (بدَل اشتمال)(٤): وهو ما كان بينه وبين المُبدل منه ملابَسة بغير الكليَّة والجزئيَّة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحرامِ قِتَالٍ**

---

(١) ٩٧ / آل عمران.

(٢) أبو البقاء العُكْبَري: عبدُ الله بن حسين أبو البقاء العُكْبَري الضَّرير النَّحوي الحنبلي. ولد سنة ٥٣٨هـ ببغداد. درس العربيَّة واللُّغة والنَّحو على ابن الخشَّاب وغيره، وكان ثقة صدوقاً غزير الفضل كثير المحفوظ، دَيِّناً، حسن الأخلاق، متواضعاً. صنَّف: إعراب القرآن. إعراب الحديث. شرح الحماسة. شرح المقامات. شرح اللُّمع. إيضاح المفصَّل. توفي سنة ٦١٦هـ. ترجمته في وفيات الأعيان جـ١ ص٣٣٤. الوافي بالوفيات جـ٥ ص٣٤ للصَّفدي. بُغية الوُعاة جـ٢ ص٣٨. سِيَر أعلام النُّبلاء جـ٣ ص١٣٨ للذَّهبي.

(٣) انظر: إملاء ما منَّ به الرَّحمن منْ وجوه إعراب القراءات في جميع القرآن ص٨١ للعُكْبَري.

(٤) بدل اشتمال: تابع يعيِّن أمراً عَرَضيّاً ووصفاً طارئاً من الأُمور والأوصاف المتعدِّدة، الَّتي تتَّصل بالمتبوع ويشتمل عليها معنى عامله إجمالاً بغير تفصيل. وهذا الاشتمال قد يكون في أمر مكتسب كالعلم، أو غير مكتسب مع ملازمته لصاحبه زمناً كالحُسْن، أو عدم ملازمته كالكلام. وهو في كلِّ هذه ملابس للمُبدَل منه وليس جزءاً أصيلاً منه، وهُنا يكمن الاختلاف بين الاشتمال والبعض من الكل. انظر الإيضاح في شرح المفصَّل جـ١ ص٤٤٩ لابن الحاجب. شرح التَّصريح جـ٢ ص١٥٨.. حاشية الصبَّان جـ٢ ص١٢٥.

فيه﴾[١]. يسألونك: فعل مضارع مرفوع لتجرُّده عن ناصب وجازم وعلامة رفعه ثبوت النُّون نيابة عن الضمَّة. والواو: فاعل. والكاف: مفعول. عن: حرف جر. الشَّهر: اسم مجرور بعن، والجار والمجرور متعلِّق بيسألون. الحرام: صفة حقيقيَّة للشَّهر. قتال: بدل (اشتمال)[٢] من الشَّهر، وليس القتال نفس الشَّهر ولا بعضه، ولكنَّه ملابس له لوقوعه فيه. فيه: جار ومجرور في محلٍّ جرٍّ على أنَّه صفة لقتال. فيكون متعلِّقاً بمحذوف وجوباً تقديره، قتال مستقر فيه -أي الشَّهر- ولا بُدَّ في البدل من ضمير بارز كما في الآية. أو مقدَّر يعود على المبدل منه كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أصحاب الأُخدود، النَّارِ ذاتِ الوَقُود﴾[٣] -أي (فيه)[٤]. ونحو: أعجبني زيد حسنه. أعجبني: فعل ماض. والنُّون للوقاية، وقت الفعل من الكسر. والياء: ضمير متَّصل للمتكلِّم وحده في محلِّ النَّصب على أنَّه مفعول به مقدَّم. زيد: فاعل. حسنه: بدل اشتمال من زيد. وليس الحسن نفس زيد ولا بعضه، ولكنَّه ملابس له لوجوده فيه.

الرَّابع: (بدل إضراب)[٥] وذلك كقولك: اشْترِ لحماً، خبزاً. اشترِ: فعل أمر مبني على حذف الياء. وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوباً. لحماً: مفعول به. خبزاً: بدل إضراب إنْ قصدت شراء اللَّحم، ثم أضربت عنه، وأبدلت الخبز به،

---

(١) ٢١٧/ البقرة.

(٢) في ظ بدل مُلابسة.

(٣) ٤، ٥/ البروج.

(٤) أي النار فيه، فحذف الجار والمجرور. والمجرور هو الضَّمير الرَّابط، وهذا رأي البصريين. وقيل: الأصل: ناره ذات الوقود، ثم حذف الضمير ونابت عنه أل في الرَّبط، وهو رأي الكوفيين. انظر الإيضاح في شرح المفصَّل جـ١ ص٤٥٠. حاشية الصبَّان جـ ٢ ص١٢٥.

(٥) يُسمِّي ابن مالك وابن هشام هذا النَّوع من البدل: البدل المُباين، وهو ثلاثة أقسام: بدل إضراب. وبدل نسيان. وبدل غلط. انظر تسهيل الفوائد ص٣١١. شرح التصريح جـ٢ ص١٥٩.

كما أشار إليه المصنِّف بقوله: فإنْ كان الأوَّل -أي المبدل منه- (وهو اللَّحم في مثالنا هذا)[١] مقصوداً قصداً صحيحاً ثم رُجع عنه -أي أُضرب عنه- سُمِّي الثَّاني وهو (الخبز)[٢] في مثالنا هذا بدل إضراب. ومنه قوله ﷺ: (إنَّ الرَّجل ليُصلي الصَّلاة ما كتب له نصفُها ثلثُها ربعُها إلى العُشر)[٣]. وإنْ لم يقصده -أي الأوَّل- وهو المبدل منه، سُمِّي بدل غلط ونسيان. والأصل أنَّك أردت أنْ تقول: اشترِ خبزاً. فسبق لسانك إلى اللَّحم. ومثال المصنِّف. اشتر لحماً خبزاً. صالح للشيْئيْن باعتبار القصد وعدمه. وسوَّى المصنِّف بين بدل الغلط والنِّسيان، لأنَّ النِّسيان قريب من الغَلط. وفرَّق (جماعة)[٤] بينهما. ولم يَعُدَّ المصنِّف بدل الغلط خامساً، لأنَّه كما قال (المبرِّد)[٥] وغيره: (لا يوجد في كلام العرب نثرها ونظمها وإنَّما يقع في لفظ الغُلاط)[٦] وبدل النِّسيان قريب منه، ولأنه من زيادة ابن عصفور وغيره.

---

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في ظ البدل.

(٣) صحيح مسلم جـ١ ص١٢٠. مسند الإمام أحمد جـ٢ ص١٦٢.

(٤) منهم ابن مالك في التَّسهيل ص٢٦٧ وابن هشام في أوضح المسالك جـ٣ ص٦٦ وابن عقيل في شرحه جـ٢ ص٩٧ والأشموني في شرحه جـ٣ ص١٦٤.

(٥) هو أبو العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد. أديب نحوي لغوي إخباري، وُلِد بالبصرة عام ٢١٠هـ وتصدَّر للاشتغال ببغداد على مذهب البصريين. توفي في بغداد عام ٢٨٥هـ. من تصانيفه: المقتضب في النحو. الكامل في اللغة والأدب. الاشتقاق. إعراب القرآن. المقصور والممدود. ترجمته في تاريخ بغداد جـ٣ ص٣٨٠. وفيات الأعيان جـ١ ص٣٢٦. معجم الأدباء جـ١٩ ص١١. مروج الذَّهب جـ٨ ص١٩٠. لسان الميزان جـ٥ ص٣٣٠ لابن حجر. بغية الوعاة جـ١ ص١١٦. سِيَر أعلام النُّبلاء جـ١ ص١٣٦.

(٦) انظر المقتضب في النَّحو جـ٣ ص٢٨٩.

إعراب الاسم المعـــرَّف بأل بعد اسم الإشارة

إذا وقع بعـد اسم الإشـارة اسم الجنس مـعـرف بالألف واللام كـالرجل، من قولك: مررت بهذا الرجل. جاز أنْ يكون اسم الجنس المعرَّف بالألف واللام كما مُثِّل (صفة)[١] وعليه الأكثر. وإنَّما جرى صفة لاسم الإشارة، لأن اسم الإشارة لا يخص جنسـاً دون جنس بل يُشـار به إلى كلِّ واحـد من الأشـخـاص والأنواع والأجناس. فاسم الإشارة يفهم منه ذات مبهمة حقيقتها، فاحتاجوا في بيانه إلى موضع لحقيقة الذَّات ليحصل به البيان لذات المشار إليه. فالرَّجل قد تبيَّن به أمر الذَّات كـمـا تبـيَّن بالأسـمـاء المشـتـقَّة الأمـر المتـعلِّق بالذَّات. وجـاز أنْ يكون اسم الجنس المعرَّف بالألف واللام بدلاً، لأنَّ مَنْ يجوِّز ذلك يجعله مقصوداً بالنِّسبة، وسُمِّي بدلاً لأنَّه لو حُذِف المبـدل منه وأُقـيم البـدل مـقـامـه صحَّ الكلام. وفي (مـثـالنا)[٢] بهـذا الرجل، لو حـذف اسم الإشـارة صحَّ الكلام. (ولكـن ثبـوت الإشارة إن لم يجعل للحضور فضعف بهذا الاعتبار كونه بدلاً)[٣].

---

(١) يرى ابن هشام أنَّ من الخطأ قول كـثـيـر من النَّحـويين في نحـو: مررت بهـذا الرجل. أنَّ الرجل نعت. والحامل لهم عليه توهمهم أنَّ عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه. وليس كذلك، فإنَّه في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخصَّ من النعت. ولهذا فهو يرى أنَّ الصَّوابَ أنْ نعربه عطف البيان، وكذا ذكر ابن جنِّي والزجَّاج والسُّهيلي. إذ يقول السُّهيلي: وأمَّا تسمية سيبويه له نعتاً فتسامح كما سمَّى التَّوكيد وعطف البيان صفة. إلا أنَّ ابن عصفور يقول: إنَّ النَّحويين أجازوا فيه الصفَّة وعطف البيان. ولكنَّ ابن هشام يرى أنَّ إعراب الرَّجل صفة خطأ، ويصرُّ على أنَّ (الرجل) عطف بيان وليس صفة. انظر تفصيل هذه المسألة بجوانبها المتعدِّدة في كتاب مغني اللَّبيب جـ٢ ص٥٧٠ وما بعدها.

(٢) في ظ مثالها.

(٣) سقطت من ظ.

وجاز أيضاً أن يكون (عطف بيان)[١] لأنَّه يوضح متبوعه -أي يوضِّح المراد باللَّفظ الأوَّل. ومن يشترط الاشتقاق في النَّعت يجعله عطف بيان لعدم اشتقاقه، ولا يؤوِّله.

عطف النَّسق

وقال: -رحمه الله-: حروف العطف عشرة، أحدها: الواو، (ولا تقتضي ترتيباً)[٢]، فإذا قلت: جاء زيد وعمرو، احتمل أنْ يكون عمرو جاء قبل زيد وبعده ومعه. تقول: جاء: فعل ماض. وزيد: فاعل، والفاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمُّ آخره. وعمرو: الواو: حرف عطف. وعمرو: معطوف على زيد، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمُّ آخره. وكذا تعرب ما أشبه ذلك.

والثَّاني: الفاء، (وهي للتَّرتيب والتَّعقيب بلا مهلة)[٣]. تقولك جاء زيد

---

(١) أرى أنَّه من الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء بألْ الجنسيَّة عطف بيان، سواء أكان مشتقاً أم غير مشتق -على الرغم من أنَّ ابن مالك وابن جنِّي والزجَّاج والسُّهيلي وابن هشام يرون أنَّ إعراب المشتق يجب أن يكون نعتاً، وإعراب الجامد يجب أن يكون عطف بيان- إلا أنني أرى أنَّه لا ضير في أنْ نعربه نعتاً أو بدلاً أو عطف بيان، سواء كان جامداً أو مشتقاً لأنَّه يمكن تأويل الجامد بالمشتق، ولأنَّها جميعها توابع لا تتغيَّر حركة إعرابها مهما أعربناها. وهذا هو رأي المؤلِّف كذلك. انظر اللُّمع في العربية ص١٧٧. تسهيل الفوائد ص٣٢٦. مغني اللَّبيب جـ٢ ص٥٧٠. حاشية الصبَّان جـ٣ ص٧٢.

(٢) هذا مذهب الجمهور كما في قوله تعالى: ﴿ **فاغْسلُوا وُجوهَكُم وأيديكُم** ﴾ ٦/المائدة. ومنه قوله تعالى: ﴿ **ولَقَدْ أرسَلْنا نُوحاً وإبراهيم** ﴾ ٢٦/ الحديد. وعند الكوفيين أنَّها تعطي التَّرتيب. انظر تفصيل ذلك في مغني اللبيب جـ٢ ص٣٥٤. الحروف ص٩٩. رصف المباني ص٤١١. الجنى الداني ١٥٨.

(٣) هذا مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنَّ الترتيب لا يلزم فيها واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿ **وكَمْ مِنْ قَرْيَة أَهْلَكْناها فَجَاءَها بأْسُنا** ﴾ ٤/الأعراف. وقالوا: البأس في الوجود قبل الإهلاك، وهو في الآية مؤخَّر عنه. ويرى بعض النَّحويين أنَّها تأتي لمطلق الجمع كالواو. فقال بعضهم: التَّرتيب بالفاء على ضربين: ترتيب في المعنى وترتيب في الذِّكر. المراد بالتَّرتيب في المعنى، أنْ يكون المعطوف بها لاحقاً متَّصلاً بلا مهلة كقوله تعالى: ﴿ **الَّذي خَلَقَكَ فَسوَّاكَ فَعَدَلَكَ** ﴾ ٧/ الانفطار. وأمَّا الترتيب في الذِّكر كقولك: توضَّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص١٦٣. الحروف ص٦٥. الجنى الداني ص٦٢. رصف المباني ص٣٧٧.

فعمرو. جاء فعل ماض. وزيد: فاعل. فعمرو: الفاء: حرف عطف للترتيب -مجيء عمرو بعد زيد بلا مهلة- وعمرو: معطوف على زيد. وقال الله تعالى: ﴿ **الَّذي خَلَقَكَ فسوَّاكَ فَعَدَلَكَ** ﴾(١).

والثَّالث: ثُمَّ: (وهي للتَّرتيب والمهلة)(٢). تقول: جاء زيد ثم عمرو. وقال الله تعالى: ﴿ **ثُمَّ السَّبيلَ يسَّره، ثُمَّ أماته فَأَقْبَره** ﴾(٣) ﴿ **ثُمَّ إذا شاءَ أنْشَرَه** ﴾(٤).

والرَّابع: (حتَّى)(٥) وهي في التَّرتيب كالواو، ولا يكون المعطوف بها إلا بعضاً مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص مثل: مات النَّاس حتَّى الأنبياء، وقدم الحاج حتَّى المشاة. فالأنبياء -عليهم الصَّلاة والسَّلام- بعض النَّاس وغاية في (زيادة)(٦) شرف المقدار. والمشاة بعض (الحُجَّاج)(٧) وغاية في نقص الرتبة في (الدُّنيا)(٨). والخامس: (أو)(٩)، ومثل: خذ من مالي درهماً أو ديناراً.

---

(١) ٧/ الانفطار.

(٢) خالف قوم من النُّحاة وبخاصة الكوفيون أنْ تكون ثُمَّ للتَّرتيب، وقالوا: إنَّ ثُمَّ بمنزلة الواو لا ترتب، ومنه عندهم قوله تعالى: ﴿ **خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ واحدة ثُمَّ جَعَلَ منها زوجَها** ﴾ ٦/ الزُّمر. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص١١٧. الجنى الداني ص٤٢٦.

(٣) ٢١/ عَبَسَ.

(٤) ٢٢/ عَبَسَ.

(٥) اعلم أنَّ حتَّى معناه الغاية في جميع الكلام. والعاطفة هي الَّتي تشرك بين المفردين والجملتين في الكلام، وللعطف بها شروط أربعة. انظر هذه الشُّروط في قطر النَّدى ص٣٠٤. مغني اللَّبيب جـ١ ص١٢٨. الجنى الدَّاني ص٥٤٢. رصف المباني ص١٨٠.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) في ظ الحاج.

(٨) في ظ في الدّين.

(٩) مذهب الجمهور في (أو) أنَّها تشرك في الإعراب لا في المعنى. وذكر له المتأخِّرون اثني عشر معنى: الشَّك، الإبهام، التَّخيير، الإباحة، الجمع المطلق، الإضراب، التَّقسيم، التَّقريب. انظر تفصيل هذه المعاني في مغني اللَّبيب جـ١ ص٦٢. الجنى الدَّاني ص٢٢٧. رصف المباني ص١٣١.

والسَّادس: (أم)[١]، كقوله تعالى: ﴿سَواءٌ عَلَيْهِم أَأَنْذَرتَهُم أَمْ لَم تُنْذِرْهُم﴾[٢] ومثل: (أعندك زيد أم عمرو)[٣]. والسَّابع: (لا)[٤] مثل: جاء زيد لا عمرو واضربْ زيداً لا عمراً. ويا ابن أخي لا ابن عمِّي. والثَّامن: (بل)[٥]، مثل: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً (وقام زيد بل عمرو)[٦]. والتَّاسع: (لكنْ)[٧] (خفيفة النُّون)[٨] مثل: لا يقم زيد لكنْ عمرو. (وما قام زيد لكنْ عمرو، ولا تضرب زيداً لكنْ عمراً)[٩].

والعاشر: (إمَّا)[١٠] المكسورة همزتها، والثَّانية في الكلام. وأمَّا الأُولى فلا تكون عاطفة باتفاقهم. وأمَّا الثَّانية فهي عاطفة عند أكثرهم.

---

(١) وهي المعادلة لهمزة التَّسوية أو لهمزة الاستفهام. وتأتي منقطعة واختُلف فيها. انظر تفصيل هذه المسألة في مغني اللَّبيب جـ١ ص٤١. الجنى الدَّاني ص٢٠٤. رصف المباني ص٩٥.

(٢) ٦/ البقرة.

(٣) سقطت من ظ.

(٤) يرى بعض النَّحويين أنْ لا يُعطف بها فعل ماض على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطَّلب وأجاز بعضهم ذلك إذا قرنت به قرينة تدلُّ على أنَّه إخبارٌ لا دُعاء، وتكون (لا) عاطفة بشروط. انظر هذه الشُّروط في مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٤١. رصف المباني ص٢٥٧. الجنى الدَّاني ص٢٩٤.

(٥) منع الكوفيون أنْ يُعطف بها بعد غير النَّفي وشبهه. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص١١٢. رصف المباني ص١٥٤. الجنى الدَّاني ص٢٣٤.

(٦) سقطت من ظ.

(٧) يرى ابن مالك أنَّها ليست عاطفة بوجود الواو، لأنَّ الواو عاطفة. وللعطف بلكن شروط. انظر التسهيل ص١٧٧. مغني اللَّبيب جـ١ ص٢٩٢. الجنى الدَّاني ص٥٨٦.

(٨) سقطت من ظ.

(٩) سقطت من ظ.

(١٠) إمَّا الثانية هي العاطفة بمعنى (أو) والواو قبلها زائدة لازمة لها عند بعضهم. ويرى يونس، وابن كيسان والفارسي وابن مالك أنَّها ليست عاطفة، وذلك أنه لا يصح أن يتوالى حرفان للعطف من غير فاصل. ولا خلاف أنَّ إمَّا الأُولى غير عاطفة. انظر مغني اللَّبيب جـ١ ص٥٩. الجنى الدَّاني ص٥٢٨. رصف المباني ص١٠٠. التُّحفة السَّنيَّة ص١٣٣.

obeikandl.com

وزعم (يونس)[١] و(ابن كيسان)[٢] و(الفارسي)[٣] أنَّ إمَّا الثَّانية ليست عاطفة، ووافقهم ابن مالك بمنع دخول العاطف على مثله، وقد دخلت عليها الواو.

وقال -رحمه الله-: هذه الحروف -أي حروف العطف العشرة الَّتي تقدَّم ذكرها- تُشرك ما بعدَها -أي المعطوف- مع ما قبلها -أي المعطوف عليه- في الإعراب، وهو الرَّفع والنَّصب والجر والجزم -أي إنْ كان المعطوف عليه مرفوعاً كان المعطوف بهذه الأحرف مرفوعاً، وإنْ كان منصوباً كان منصوباً، وإن كان مجروراً كان مجروراً، وإن كان مجزوماً كان مجزوماً -كقولك: جاء زيد وعمرو. ورأيت زيداً فعمراً. ومررت بزيد ثم عمرو. ويقوم زيد ويقعد عمرو. وقدم الحجاج حتى المشاة. وجاء زيد لا عمرو. وقام زيد لكن عمرو. وقال الله تعالى: ﴿ **ومَنْ يقاتِلْ في سبيلِ اللهِ فَيُقْتَلْ أو يَغْلِبْ** ﴾[٤]. وقس على هذا، وكل (هذه)[٥] الأحرف تشرك الثَّاني مع الأوَّل في الحكم أيضاً إلا (بل ولكن ولا) فإنها تشركه في الإعراب فقط.

---

(١) هو يونس بن حبيب الضبِّي (٩٤-١٨٢هـ) نحوي، وُلد في جبول في العراق، من أقدم النحويين البصريين، تعلم على أبي عمرو بن العلاء وعلى الأخفش الأكبر. له القياس في النَّحو، ومعاني القرآن. وكتاب اللُّغات، وكتاب الأمثال. ترجمته في وفيات الأعيان جـ٢ ص٤١٦. طبقات النحويين ص٣١٩ للزبيدي.

(٢) هو محمد بن كيسان (ت٢٩٩هـ) نحوي من أهل بغداد تعلَّم على المبرِّد البصري وعلى ثعلب الكوفي، لكنَّه يميل إلى البصريين. له المهذب في النحو. والمختار في علل النحو. ترجمته في بغية الوعاة جـ٢ ص١٦٧. معجم الأدباء جـ١٧ ص١٣٧. شذرات الذَّهب جـ٢ ص٢٣٢.

(٣) هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي عاش من (٢٨٨-٣٧٧هـ) نحوي واسع العلم، من أئمة النُّحاة وُلد في فسا سنة ٢٨٨هـ تقريباً وتُوفي في بغداد سنة ٣٧٧هـ. أخذ عن ابن السرَّاج والزجَّاج. وأخذ عنه ابن جنِّي وجماعة من حُذَّاق النحويين. له كتاب الإيضاح في النَّحو، والتكملة في التَّصريف. والتَّذكرة في علوم العربيَّة. والعوامل في النَّحو. والمقصور والممدود. ترجمته في وفيات الأعيان جـ١ ص١٣١. إنباه الرُّواة جـ١ ص٢٣٧. طبقات النَّحويين ص١٤٧. بغية الوعاة جـ١ ص١١٦. سِيَر أعلام النُّبلاء جـ١٧ ص١٥٩.

(٤) ٧٤/ النِّساء.

(٥) سقطت من ظ.